

Distr.: General
18 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 10:00 صباحاً.

الرئيس: السيد غارسيا لوبيس (نائب الرئيس) (إسبانيا)

فيما بعد: السيدة آل ثاني (قطر)

المحتويات

البند 85 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

21-14636 (A)



روح سيادة القانون ويجسد النزعة الانفرادية وسياسة القوة، بدلا من تعددية الأطراف والديمقراطية والعدالة.

4 - وتابع قائلا إنه، كما ذكر رئيس الصين خلال المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، لا يوجد سوى نظام دولي واحد، هو النظام الدولي الذي تشكل الأمم المتحدة جوهره. ولا يوجد سوى نظام واحد مشترك بين الدول، هو النظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي. وهناك مجموعة واحدة فقط من القواعد، هي القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والتي تستند إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

5 - ومضى يقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن ترفع راية تعددية الأطراف الحقيقية، وأن تعزز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وتحسن الحوكمة العالمية، وتدعم النظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحرص على أن يكون وضع القانون الدولي عملية ديمقراطية تتيح مشاركة جميع البلدان على قدم المساواة، وأن تعالج القواعد الدولية شواغل جميع الدول بطريقة متوازنة، وألا تُقدّم قواعد ومعايير عدد قليل من البلدان على أنها معايير دولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بالقانون الدولي بحسن نية وأن يرفض المعايير المزدوجة. وينبغي لجميع البلدان أن تتخذ موقفا موضوعيا ومحايذا لضمان تفسير القانون الدولي وتطبيقه بصورة موحدة. وأفاد بأنه من غير المقبول أن تتمكن قلة قليلة من البلدان من مطالبة بلدان أخرى بالامتثال بينما تحتج بالقانون الدولي حيثما يناسبها وترفضه حيثما لا يناسبها. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يسمح لأي بلد بوضع قواعده المحلية فوق القانون الدولي، أو فرض جزاءات انفرادية، أو ممارسة الولاية القضائية خارج حدود الدولة. كلا ولا ينبغي السماح لأي بلد بالاستخفاف بمبدأ موافقة الدولة أو رفع دعاوى قضائية سخيفة ضد بلدان أخرى على حساب حقوقها ومصالحها باسم ما يسمى سيادة القانون.

6 - وأشار إلى أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخمسين لاستعادة بلده مقعده الشرعي في الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، وقفت الصين بحزم ضد الهيمنة والانفرادية والنزعة الحمائية، وعملت باستمرار على بناء سلام عالمي وأسهمت في التنمية العالمية وبسط سيادة القانون على الصعيد الدولي. وأفاد في الختام بأن الصين ستواصل العمل مع بقية المجتمع الدولي لدعم مقاصد الميثاق ومبادئه وممارسة تعددية الأطراف، والمساعدة على تحسين الحوكمة العالمية، وبناء المستقبل المشترك للبشرية.

في غياب السيدة آل ثاني (قطر)، تولى الرئاسة السيد غارسيا لوبيس (إسبانيا)، نائب الرئيسة.

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 85 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/76/235)

1 - السيد جنغ شوانغ (الصين): قال إن الموضوع الفرعي "تعزيز سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي كأساس لخطينا المشتركة" يتماشى مع فلسفة بلده وممارسته. إذ ما انفك الحزب الشيوعي، منذ تأسيسه، يعمل جاهدا لضمان رفاه الشعب الصيني وسعادته. وأضاف أن الصين ستواصل تعزيز سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان على الصعيد الوطني والنهوض بالحكم القائم على القانون. وستواصل بناء بلد وحكومة ومجتمع تحكمه سيادة القانون، والحرص على أن يشعر الشعب الصيني بأنه جزء من العملية وأنه سيجني ثمارها.

2 - وأردف قائلا إن الصين طالما دعت، على الصعيد الدولي، إلى إرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية على أساس سيادة القانون. ودعت جميع الدول مرارا وتكرارا إلى التقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولا بد من تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي لصون السلام العالمي، والنهوض بالأهداف الإنمائية المشتركة، وتحسين الحوكمة على صعيد العالم. ورأى أنّ سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان على الصعيد الدولي يجب أن تعكس الرغبة القوية لشعوب جميع البلدان في السلام والتنمية وحقوق الإنسان وأن تعزز تعددية الأطراف والقيم المشتركة للبشرية، أي السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية.

3 - واستطرد قائلا إن عددا من البلدان تطرح، منذ فترة، مفهوم ما يسمى النظام الدولي القائم على القواعد، دون أن توضح بدقة ماهية هذه القواعد، أو من يكتبها أو كيف ترتبط بالنظام الدولي. وأوضح أن السبب الوحيد الذي يدفع هذه البلدان إلى الإشارة إلى نظام دولي قائم على القواعد، وليس إلى نظام دولي قائم على القانون الدولي أو نظام يستند إلى مقاصد الميثاق ومبادئه، هو أن تكون قادرة على تفسير القانون الدولي وتطبيقه كما تشاء، وأن تفرض إرادتها على البلدان الأخرى، وأن تحل قواعدها الخاصة محل قواعد القانون الدولي التي يقبلها الجميع. وما يسمى النظام الدولي القائم على القواعد يتعارض مع

الثقة في المبادئ الديمقراطية وضمان حماية حقوق الإنسان للجميع وإقامة العدل في الوقت المناسب.

12 - وأردف قائلاً إن سيادة القانون ما زالت أداة فعالة على الصعيد الدولي للدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية وللدعوة لحماية حقوق الإنسان. وأوكرانيا ملتزمة بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك المنازعات الناجمة عن عدوان عسكري خارجي. وهي قد رفعت، منذ عام 2015، عدة قضايا قانونية ضد الاتحاد الروسي في المحاكم الدولية، لا سيما قضية تطبيق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المعروضة حالياً على محكمة العدل الدولية، والنزاع المتعلق باحتجاز سفن تابعة للبحرية الأوكرانية ومجندين أوكرانيين (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي) والنزاع المتعلق بحقوق الدول الساحلية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيترش (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي) الذي تنظر فيه هيئات التحكيم المشكلة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ورأى أن الأمين العام ما كان ينبغي له أن يشير في تقريره عن بند جدول الأعمال (A/76/235) إلى القضايا المذكورة آنفاً فحسب، بل كان ينبغي له أيضاً أن يضمنه معلومات عن متابعة تنفيذ قرارات المحاكم والهيئات القضائية الدولية، وذلك لكي يعكس التزام الدول بسيادة القانون. وذكر على وجه الخصوص أن محكمة العدل الدولية قد خلصت، في عام 2017، إلى أنه يجب على الاتحاد الروسي التوقف عن تقييد قدرة جماعة تثار القرم على المحافظة على هيئاتها التمثيلية، بما فيها "المجلس"، أو عن فرض قيود بهذا الشأن، وأن يكفل توفير التعليم باللغة الأوكرانية. وتناولت قرارات الجمعية العامة عدم امتثال الاتحاد الروسي لأمر المحكمة الملزم، وأدانت بشدة أيضاً استمرار هذا البلد في تجاهل التزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يتعلق بمسؤوليته القانونية عن الأراضي الأوكرانية المحتلة.

13 - وواصل كلامه قائلاً إن الأمين العام دعا الاتحاد الروسي، في تقريره الأخير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا (A/75/334)، المقدم عملاً بالقرار 192/75، إلى التقيد بالتزاماته في القرم بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وجاء في ذلك التقرير، على وجه الخصوص، أن السلطات الروسية مطالبة بالامتثال التام للحظر المطلق للتعذيب وبكفالة التحقيق المستقل والنزيه والفعال في جميع ادعاءات سوء المعاملة والتعذيب والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري في القرم.

7 - السيد كاينامورا (رواندا): قال إن تعزيز سيادة القانون قيمة أساسية لحكومة بلده، التي تركز جهودها لدعم حقوق شعبها ووحدته ورفاهه دون تمييز، ولضمان الوحدة والأمن الوطنيين. وأضاف أن وفد بلده يلاحظ بتقدير الدعم في مجال بناء القدرات الذي تقدمه وحدة سيادة القانون التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام.

8 - وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي "تعزيز سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي كأساس لخطتنا المشتركة"، أعرب عن اتفاق حكومة بلده مع رؤية الأمين العام، التي تقضي بوضع النظم والمؤسسات التي تقدم خدماتها للناس في صميم الجهود العالمية الرامية إلى استعادة ثقة الجمهور. وأردف قوله إن تعزيز المؤسسات العامة وجعلها أكثر تلبية لاحتياجات الشعب وخضوعاً للمساءلة يشكلان الركن الأساسي للجهود التي تبذلها حكومة بلده لضمان المساءلة. ولا يمكن تحقيق سيادة القانون إلا عندما تعكس الإجراءات القانونية والمؤسسات والمعايير الموضوعية تطلعات الشعب والمبادئ الأساسية المتمثلة في المساواة والمساءلة والإنصاف.

9 - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يدين بشدة التدخل الأجنبي لبعض البلدان في المسائل القضائية وإجراءات المحاكم في البلدان النامية. فهذا التدخل يقوض سيادة القانون في تلك البلدان ويتعارض مع مبدأ تساوي الدول في السيادة. وينبغي حماية المؤسسات الديمقراطية في البلدان النامية من هذا السلوك المثير للقلق. فاحترام القانون الدولي يستند إلى الاقتناع بأن السلوك الدولي يجب ألا تحكمه أهواء الدول أو الجماعات القوية، بل يجب أن تحكمه مجموعة من القواعد والقوانين الدولية التي تنطبق على الجميع والتي يتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤولية التمسك بها.

10 - وقال في ختام كلمته إن رواندا تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المساءلة وعدم التسامح إطلاقاً مع الإفلات من العقاب أمران أساسيان لضمان سيادة القانون والتنمية المستدامة. وأضاف أن من أولوياتها كفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء بسرعة وبكلفة معقولة، وتعزيز ثقافة المساءلة وضمان استقلال القضاء وشفافيته لجميع أفراد شعبها.

11 - السيد إنييتسكي (أوكرانيا): قال إن التمسك بسيادة القانون وضمان تجاوب نظم العدالة مع احتياجات الناس ينبغي أن يظلا أولوية للمنظمة. وأضاف أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أدت إلى تفاقم الفجوات القائمة في إمكانية اللجوء إلى القضاء، مما أسفر عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، واضطرابات في تقديم الخدمات الأساسية، وشواغل أمنية خطيرة، وتضاؤل في ثقة الجمهور. وعلى المجتمع الدولي تعزيز سيادة القانون وحمايتها من أجل استعادة

14 - وتابع قائلاً إن المشاركين في المنبر الدولي لشبه جزيرة القرم حثوا، في إعلانهم المشترك الصادر في 23 آب/أغسطس 2021، الاتحاد الروسي على الوفاء بالتزاماته كسلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني وغيره من القوانين الدولية السارية، ووضع حد فوراً لجميع انتهاكات حقوق الإنسان لسكان شبه جزيرة القرم، وإتاحة حرية الوصول إلى شبه جزيرة القرم لآليات الرصد الإقليمية والدولية القائمة، لا سيما بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا.

15 - وختم كلمته قائلاً إن تعزيز هيكل مكافحة الفساد والإصلاح القضائي أولويتان غير مشروطتان بالنسبة لأوكرانيا، وكذلك تعزيز سيادة القانون. وقد أحرزت أوكرانيا تقدماً كبيراً في هذا الصدد على الرغم من تعرضها للعدوان المستمر من جانب الاتحاد الروسي. وأضاف أن حماية حقوق الإنسان، والصحة والكرامة، والحقوق والحريات الدستورية، والظروف المعيشية الآمنة هي من بين الأولويات الأساسية للمبادرات التشريعية التي اتخذتها حكومة بلاده، والتي تشمل مشروع قانون بشأن مبادئ سياسة الدولة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية يهدف إلى إنهاء الاحتلال وإعادة إدماج الأراضي المحتلة مؤقتاً وسكانها.

16 - السيد نينانيد (الكاميرون): قال إن سيادة القانون هي أساس العقد الاجتماعي في أي مجتمع، وهي تمنع التعسف في استعمال السلطة والإفلات من العقاب. وعلى الصعيد الدولي، تشكل سيادة القانون أساساً لإرساء عالم يسوده السلام والرخاء والإنصاف، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن الجميع في الكاميرون متساوون أمام القانون، والدستور يكفل لهم جميعاً الحق في اللجوء إلى القضاء. وأوضح أنه قد تم وضع آلية مساعدة قانونية لضمان إمكانية لجوء جميع المواطنين، بمن فيهم الأشد فقراً، إلى النظام القانوني. والمجلس الدستوري هو المسؤول عن الإشراف على التوازن بين الشُّلَط، ونزاهة العملية الانتخابية، ومواءمة الدستور مع القانون الدولي.

17 - وأردف قائلاً إن حكومة بلاده بصدد إصلاح مؤسساتها وتحديثها، بسبل منها تنفيذ القانون الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2019 الذي ينص على وضع القانون العام للسلطات المحلية اللامركزية، الذي يهدف إلى زيادة المشاركة في الانتخابات الإقليمية وضمان مراعاة خصوصيات كل منطقة في إدارة الموارد المحلية. وأفاد بأن حكومة بلاده، بعد أن شرعت في استعادة سلطة الدولة في مناطق معينة، تنق في النظم القضائية للبلدان التي تستضيف رعايا كاميرونيين

18 - واستطرد قائلاً إن التدابير التي اتخذتها حكومة بلاده لمكافحة آفة الفساد توتّي ثمارها. بيد أنه يجب التصدي للفساد من منظور عالمي ومنهجي لضمان المساواة في معاملة جميع الضالعين فيه على الصعيدين الوطني والدولي. ولا يزال السعي إلى تحقيق سيادة القانون مسعى مستمراً لجميع المجتمعات التي تحرص على أن يكون نظامها القانوني مواكباً لمتغيرات الزمن. ولذلك، فإن تعزيز سيادة القانون لا يمكن أن يكون بمثابة مقياس لمنح البلدان علامات جيدة أو سيئة رهن المشيئة.

19 - وأعرب عن ترحيب الكاميرون بالتزام المنظمة بدعم العمل الجماعي من أجل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك على النحو المبين في قراري الجمعية العامة 128/63 و 141/75. فسيادة القانون شرط أساسي للسلام والعدالة والتنمية الاقتصادية. ولئن كان العالم آخذ في التغير، فإن ضمان استقراره وأمنه سيتحقق إذا واصلت الدول العمل ضمن الإطار القانوني الذي حدده ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك ذات الصلة. واختتم بالقول إن على المجتمع الدولي أن يسعى جاهداً إلى إقامة نظام قانوني دولي أكثر إنصافاً، خال من التدخل والمحسوبية، تُؤخذ فيه مصالح جميع الدول في الاعتبار، يُحترم فيه مبدأ المساواة في السيادة، وتعامل فيه الدول الفقيرة والغنية على قدم المساواة من قبل المؤسسات الدولية.

20 - السيد دانغ دينه كوي (فيتيت نام): قال إن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تكتسي أهمية بالغة في تنمية كل دولة وتنمية المجتمع الدولي ككل، وفي صون السلام والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وإعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19 تشمل حماية أضعف الفئات، والقضاء على أوجه عدم المساواة والتفاوت داخل الدول وفيما بينها، والدفاع عن القانون الدولي.

21 - وأضاف قائلاً إن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي ومساعدة الدول في جهودها الوطنية. لذلك، يجب أن يكون

- القانون الدولي أساس النظام الدولي. ويجب على جميع الدول أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة احتراماً كاملاً، بما في ذلك مقاصده ومبادئه، وأن تحل جميع المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً للقانون الدولي والميثاق. ومحكمة العدل الدولية والمؤسسات القضائية الدولية الأخرى تضطلع بدور أساسي في هذا الصدد.
- 22 - وأردف قائلاً إن مجلس الأمن عقد مناقشة مفتوحة بشأن التمسك بميثاق الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين، في كانون الثاني/يناير 2020، أثناء تولي فييت نام رئاسة المجلس. كما اعتمد بياناً رئاسياً في تلك المناسبة أكد فيه من جديد التزامه بالميثاق وبنظام دولي قائم على القانون الدولي، الأساس الذي لا غنى عنه لضمان مزيد من السلام والازدهار والعدل في العالم.
- 23 - وتابع يقول إن فييت نام تسعى جاهدة، مع أعضاء آخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى تحويل جنوب شرق آسيا إلى منطقة تتمتع بالسلام والاستقرار والازدهار. ويشكل بحر الشرق، المعروف أيضاً باسم بحر الصين الجنوبي، الوصلة الرئيسية للملاحة البحرية والتجارة بين المحيطين الهادئ والهندي. ولذلك تشعر فييت نام بالقلق إزاء التطورات المعقدة الأخيرة في بحر الشرق التي أدت إلى إضعاف الثقة والاطمئنان وزيادة التوترات، والتي قد تقوض السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وذكر المتكلم أن فييت نام تدعو جميع الأطراف المعنية إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتدعو أيضاً جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز الثقة والاطمئنان المتبادلين، وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي قد تُعقد التوترات في البحر أو تصعيدها، وإلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية، والاحترام الكامل للعمليات الدبلوماسية والقانونية، والامتناع التام للاتفاقية في تحديد المطالبات البحرية. وأفاد بأن فييت نام تعمل على تشجيع التنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، وهي تحرز تقدماً نحو الإبرام المبكر لمدونة سلوك فعالة وموضوعية تتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- 24 - وفي ختام كلمته، أعرب عن تأييد فييت نام لاقتراح الأمين العام أن تنظر اللجنة في الموضوع الفرعي المعنون "تعزيز سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي كأساس لخطتنا المشتركة".
- 25 - السيدة علي (ملديف): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بتوطيد العمليات الديمقراطية، والنهوض بسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها. وهي قد كثفت أيضاً جهودها لإنهاء الفساد المنظم على جميع المستويات باعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد، وإنشاء بوابة للمبلغين عن المخالفات، وسن قانون حماية المبلغين عن المخالفات.
- 26 - وأضافت أن لجنة الخدمات القضائية اعتمدت في عام 2019 سياسات أكثر شفافية تهدف إلى منح المرشحين الجدد فرصاً متكافئة عند التنافس على الشواغر القضائية، وذلك في محاولة لتعزيز استقلال القضاء في جزر المالديف. وعُدل قانون القضاة بمجموعة معززة من قواعد السلوك وبقاعدة تقتضي من القضاة الإفصاح عن ممتلكاتهم. كما أجرت اللجنة تقييماً لجميع القضاة في ملديف بغية تحسين نوعية القضاء.
- 27 - واستطردت قائلة إن حكومة بلدها تحرز تقدماً جيداً في تنفيذ جدول أعمالها التشريعي. فهي قد قدمت مشروعاً لقانون جديد بشأن الإثبات، سيحل محل قانون البيئة الذي عفا عليه الزمن، وأيضاً أول مشروع قانون شامل للبلد بشأن الإجراءات المدنية. ووضعت مبادئ توجيهية جديدة للأخلاقيات والاستقلالية وقواعد للإفصاح عن الممتلكات بالنسبة لأعضاء المؤسسات المستقلة، بمن فيهم أعضاء لجنة الانتخابات.
- 28 - وتابعت قائلة إن تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز والعنف ضد المرأة ركيزة أساسية لخطة العمل الاستراتيجية الوطنية. فقانون اللامركزية المعدل مؤخراً، ينص على تخصيص ما لا يقل عن ثلث مقاعد المجالس المحلية للنساء. وستواصل ملديف العمل بجد لتوسيع دور المرأة من أجل زيادة تعزيز سيادة القانون.
- 29 - وواصلت كلامها قائلة إن ملديف ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية. فهي قد صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأعلنت بموجب المادة 22 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أنها تعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب للنظر في الشكاوى الفردية، فزادت بالتالي فرص إمكانية لجوء مواطنيها إلى القضاء وإثبات التزامها المستمر بالخضوع للمساءلة عن الانتهاكات.

30 - وأفادت أيضا بأن ملديف واصلت مواءمة قوانينها المحلية مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وذلك بتعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر وسن قانون حماية حقوق الطفل وقانون قضاء الأحداث، مما عزز الإطار القانوني المتعلق بحقوق الطفل، وتوفير خدمات حماية الطفل، والحماية الممنوحة للأطفال المخالفين للقانون.

31 - وأنهت بيانها قائلة إنه، رغم التقدم الكبير الذي أحرز، لا يزال يتعين بذل كثير من الجهد. وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 ستظل تشكل تحديا لقدرات مؤسسات البلد، في حين أن الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ ستتهك نظمه الإدارية لأمد طويل بعد انتهاء الجائحة. وأكدت أن حكومة بلدها ستواصل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي بالتعاون مع شركائها الدوليين، وذلك في زمن أصبحت فيه هذه السيادة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

32 - السيد مينيرو (الأرجنتين): قال إن الرؤية المتمثلة في إرساء عالم عادل ومنصف ومتسامح ومنفتح وشامل يلبي احتياجات أضعف الفئات هي أساس خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فأهداف التنمية المستدامة تمثل وعدا بعدم ترك أحد خلف الركب. غير أنه للأسف هناك ما يقدر بنحو 1,5 بليون شخص لديهم احتياجات غير ملبأة في مجال العدالة الجنائية أو المدنية أو الإدارية، وفقا لتقرير الأمين العام المعنون "خطينا المشتركة" (A/75/982). ويمكن أن يؤثر عدم حل المشاكل القانونية تأثيرا سلبيا على صحة الأفراد والمجتمعات المحلية ودخلهم وإنتاجيتهم. ورأى أنه، من أجل تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الرامي إلى ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة، يجب أن تتمحور النظم القضائية حول الناس واحتياجاتهم في مجال العدالة؛ ويجب تمكين الناس من فهم القانون واستخدامه؛ وتشجيع الوساطة وغيرها من أساليب تسوية المنازعات كوسيلة لمنع النزاعات من التصاعد؛ وإزالة الحواجز الإدارية والمالية لتيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء.

33 - وأضاف قائلا إن جائحة كوفيد-19 أعاقَت السير الفعال لنظم العدالة. وهناك حاجة إلى حلول مبتكرة لضمان استمرار سير عمل نظم العدالة أثناء الأزمات العالمية، بسبل منها استخدام التكنولوجيا الرقمية، مع احترام الإجراءات الواجبة.

34 - وأردف قائلا إنه لا بد من احترام سيادة القانون وتعزيزها، على الصعيد الدولي، لضمان التعايش السلمي بين الدول. وأحد أركان سيادة القانون هو تسوية المنازعات بالطرق السلمية، حيث تؤدي محكمة العدل الدولية دورا مركزيا. وإضافة إلى المحكمة، تيسر شتى المحاكم المتخصصة، مثل المحكمة الدولية لقانون البحار، تسوية المنازعات. وينص ميثاق الأمم المتحدة أيضا على أساليب أخرى لتسوية المنازعات الدولية. فقد يُطلب مثلا إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة من أجل التسوية السلمية للمنازعات. بيد أنه لكي تتجح أي وسيلة من وسائل التسوية السلمية، يجب على الأطراف المعنية أن تتصرف بحسن نية وأن تتفاوض عندما تطلب منها ذلك أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة.

35 - وختم حديثه قائلا إن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي التزام يقع على عاتق جميع الدول؛ ولسيادة القانون أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

36 - السيد بوشدوب (الجزائر): قال إن سيادة القانون تكتسي أهمية حيوية على الصعيد الوطني في الحفاظ على الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان وسير النظام القانوني بفعالية، وأيضا في دعم السلطات الصحية الوطنية عند تصديدها لجائحة كوفيد-19. وأضاف أن التقيد بسيادة القانون ضروري لدعم المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تساوي الدول في السيادة، وحسن النية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحق في تقرير المصير، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وأعرب عن سرور وفد بلده لأنه، رغم أثر الجائحة، أمكن عقد الدورة الثانية والسبعين للجنة القانون الدولي والدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وقال في الختام إنه قد أصبح من الواضح أن الدول بحاجة إلى أن تتعاون على نحو أكثر شمولاً وفعالية لسد الثغرات في النظام القانوني الدولي، خاصة فيما يتعلق بتدابير التصدي للجوائح العابرة للحدود. وتظل الجزائر ملتزمة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، لأن سيادة القانون هي الركن الأساسي للتنمية المستدامة.

37 - السيدة ليتو (المملكة المتحدة): قالت إن جائحة كوفيد-19 طرحت تحديات أمام جميع البلدان في إيجاد سبل جديدة لضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء وتسوية المنازعات في ظل ظروف لم يسبق لها مثيل. وأضافت أن حكومة بلدها قامت باستثمارات حاسمة في الحلول المبتكرة التي تقدمها شركات التكنولوجيا الرائدة والقطاع القانوني، وذلك إدراكاً منها أن التكنولوجيا بصدد إحداث تغير جذري

التقرير المقبل للأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال. بيد أن واضعي التقرير المعروف على اللجنة (A/76/235) قد عمدوا، إضافة إلى إعطاء أولوية قصوى للفرع المتعلق بتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني، إلى طرح معايير معينة للسلوك والتنظيم الداخلي لم يوافق عليها أحد ويبدو أنها آتية من العدم. وأضاف أنه يُنتظر من وحدة سيادة القانون وغيرها من الكيانات المعنية داخل الأمانة العامة أن تمثل امتثالا صارما للولاية التي أسندتها إليها الدول الأعضاء وتمتتع عن تقديم النصائح المريبة التي لم تُطلب منها. فليس من الواضح، على سبيل المثال، الأساس الذي استندت إليه الأمانة العامة عندما خلصت إلى أن الإفراج عن السجناء على نطاق واسع يزيد من فعالية مؤسسات العدالة. فهي لم تقدّم أي بيانات عن أثر هذه التدابير على النشاط الإجرامي. واتباع مثل هذا النهج البسيط، القائم على الحلول النمطية ذات اللياقة السياسية في معالجة المشاكل المعقدة، مدعاة للكارثة. فلا غرو، مثلا، أن محاولة إعادة تشكيل أفغانستان ومجتمعها على أساس النموذج الغربي أدت إلى فشل ذريع. وأشار إلى أن وفد بلده حذر مرارا وتكرارا من أنه لا يمكن فرض القيم الأجنبية من خلال الضغط السياسي أو الجزاءات الانفرادية أو بقوة النيران، وأن القيام بذلك سيسبب المعاناة للسكان المحليين.

42 - واستطرد قائلا إن مما يثير السخط أيضا الاهتمام المفرط الذي أولاه التقرير لموضوع الأقليات الجنسية. وتترك الأمانة العامة جيدا أن الدول التي تؤيد القيم الأسرية التقليدية لا تؤيد الترويج النشط لهذا الموضوع. ومع ذلك، فهي قد قررت أن آراء بعض الدول أهم من غيرها. وفي المستقبل، ينبغي أن تكون الأمانة العامة أحرص على مراعاة مبدأ الحياد. فالاهتمام المفرط الذي أولاه التقرير للقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان يترك انطباعا بأن أعمال العنف الجنساني والجنسي هي الجرائم الخطيرة الوحيدة الموجودة في العالم. ورأى المتكلم أنه ينبغي ألا يكون الاهتمام بهذا الموضوع على حساب مواضيع أكثر جوهرية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والعدالة الجنائية.

43 - وتابع قائلا إن التقرير يشير إلى ما يسمى إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، ليعطي انطباعا بأن الدول قد اتفقت على آلية رقابة تتجاوز حدود الولاية الوطنية، رغم أن ذلك لم يرد في قرار الجمعية العامة 1/70. وفي هذا الصدد، طلب إلى الأمانة أن تقدم معلومات وافية بشأن مبادرة الاستقصاء المتعلقة بالهدف 16. ورأى أن المحاولات الرامية إلى فرض مؤشرات وتصنيفات للدول فيما يتعلق بتقديمها نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة تتناقض تناقضا حادا مع هذه الأهداف

في إمكانية اللجوء إلى القضاء وفي تسوية المنازعات. وأدت خدمات عقد جلسات الاستماع عن بعد عبر الإنترنت دورا بالغ الأهمية في ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء أثناء الجائحة، حيث أتاحت الحد من الحضور الشخصي في المحاكم والهيئات القضائية والمكاتب. وأعربت عن أسفها لأن بلدانا كثيرة قد تذرعت بتدابير مكافحة الجائحة والتكنولوجيا الجديدة لتقويض سيادة القانون ولاضطهاد المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان. فقد حدث تراجع مثير للقلق في الحرية على صعيد العالم، إلى جانب تزايد في الاعتداءات على استقلالية القضاء وفي إساءة استخدام السلطات الاستثنائية. وتؤدي التدابير التي تقوض استقلالية القضاء وسيادة القانون في نهاية المطاف إلى زيادة ضعف المجتمعات وانقسامها.

38 - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها قد خصصت، من أجل التصدي للزيادة التي لوحظت في العنف العائلي ضد النساء والفتيات خلال الجائحة في عام 2020، تمويلا إضافيا لتوفير السكن الآمن والدعم للضحايا. وهي تتابع أيضا البرنامج المعنون "الحلول الناجمة لمنع العنف ضد النساء والفتيات" الذي حقق نجاحا كبيرا، وذلك من خلال تكوين قاعدة الأدلة وتوسيع نطاق النهج الفعالة. وأدت الجائحة أيضا إلى تفاقم العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأفادت بأن المملكة المتحدة تواصل دعم إمكانية اللجوء إلى القضاء بما يكفل تلبية احتياجات ورغبات الناجين ومحاسبة الجناة، وذلك بسبل منها توفير التمويل لوضع مدونة مُراد، التي من شأنها أن تساعد على ضمان احترام المعايير الدنيا عند توثيق الأدلة على العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وحماية حقوق الناجين وتعزيز الملاحقات القضائية.

39 - وتابعت قائلة إن سيادة القانون ضرورية لتمتع الجميع بحقوق الإنسان ولتحقيق رخاء جميع الدول والمجتمعات وأمنها. كما أنها شرط لازم لقيام مجتمعات مزدهرة ومنفتحة ذات مؤسسات ديمقراطية وآليات لحماية حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن سيادة القانون تكتسي أهمية بالغة أيضا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، الذي يفخر بلدها بالانتصار له.

40 - وأخيراً، أعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل وضع رؤية جديدة لتنفيذ سيادة القانون بطريقة شاملة للجميع تأخذ في الاعتبار أشد أفراد المجتمع تهميشا.

41 - السيد بروسكورياكوف (الاتحاد الروسي): قال إن الأمانة العامة لم تلب الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 207/73 بأن يتم تناول الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون على نحو متوازن في

الاجتماعية والسياسية. وأضافت أن استثمار حكومة بلدها المبكر في مؤسساتها وآلياتها الدستورية قد أتاح لها إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وذات مصداقية وديمقراطية رغم مستوى الاضطراب غير المسبوق الناجم عن جائحة كوفيد-19. فقد خرج الناخبون الإثيوبيون بأعداد قياسية، تدل على شعورهم بتولي زمام العملية الانتخابية. ويمكن توسيع نطاق الاستفادة من الدروس التي استخلصتها إثيوبيا إلى بلدان نامية أخرى في إطار جهود المنظمة لمساعدة الدول الأعضاء على التخفيف من أثر الجائحة على نظمها القضائية.

48 - وأردفت قائلة إن إثيوبيا تعرضت، خلال العام الماضي، لاعتداء لم يسبق له مثيل على مؤسساتها الاتحادية، بما في ذلك قواتها الدفاعية، على أيدي جماعة إجرامية خارجة عن القانون. وتم عكس هذه الحالة من خلال جهد وطني مكثف، وأنفذ البلد بفضل سيادة القانون والمؤسسات الوطنية المختصة والمستقلة التي أقيمت وقت السلم. وقد أكدت هذه التجربة من جديد أن المساواة أمام القانون والتمثيل المتكافئ والإدارة المتنوعة أمور ضرورية لإقامة هيكل مستدام ودائم لسيادة القانون.

49 - واستطردت قائلة إن سيادة القانون على الصعيد الدولي تعاني من اللجوء الواسع النطاق إلى التدابير القسرية الانفرادية، وخصخصة السياسة والسياسة الخارجية، وتفسير المعايير والمعاهدات الدولية وتطبيقها وفق أهداف خفية، والميل إلى تفضيل القوة على العدالة. وفي ضوء أوجه القصور هذه، دعت إثيوبيا، إلى جانب بلدان أخرى، المجتمع الدولي إلى الحفاظ على ميثاق الأمم المتحدة والاستناد إليه في صياغة نظامه القائم على القواعد. وقالت في الختام إنه ينبغي للأمين العام أيضا أن يكفل تغطية حالة سيادة القانون على الصعيد الدولي تغطية كافية في التقارير المقبلة عن هذا البند. وأعلنت في ختام كلمتها أن إثيوبيا ستواصل التمسك بسيادة القانون على الصعيد الوطني وستشارك في المؤسسات الدولية لضمان التنفيذ المتسق للقواعد والقوانين التي وافقت على الالتزام بها.

50 - السيد تشو هيون (جمهورية كوريا): قال إن بلده ملتزم بتعزيز سيادة القانون، التي تعد شرطا أساسيا لازدهار الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، والتي لا بد منها لتحقيق الاستقرار والنظام. فاندماها يسبب النزاع ويؤثر بجلاء أيضا في أوضاع ما بعد النزاع. وأضاف أن جمهورية كوريا أيدت المساعدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وأعربت عن تقديرها لأنشطة المنظمة في هذا الصدد، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/76/235)، الذي يمكن أن يكون بمثابة

روحاً ونصاً، مما يحول أداة كان الغرض منها مساعدة البلدان إلى آلية للمراقبة والعقاب.

44 - واسترسل يقول إن الفرع المتعلق بتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي من التقرير - وهو الجانب الأولي بجهود المنظمة - أقرب إلى الصواب، وإن كانت له عيوبه. وليس من الواضح سبب إيراد المعاهدات البيئية قبل الصكوك الدولية الأخرى التي دخلت حيز النفاذ خلال الفترة قيد الاستعراض. وأشار إلى أن المعلومات المقدمة عن محكمة العدل الدولية محدودة وسطحية، على الرغم من أن المحكمة حافظت على مستوى عال من النشاط القضائي خلال جائحة كوفيد-19، حسبما ورد في التقارير. فالمعلومات المتعلقة بعمل المحكمة الدولية لقانون البحار تقتصر على الإشارة بشكل انتقائي إلى قضايا معينة معروضة على المحكمة، في حين تحظى المحكمة الجنائية الدولية بتغطية واسعة. وأعرب عن شعور وفد بلده بالارتباك إزاء التغطية الواسعة لإنجازات الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لأن قدرة هذه الهيئة على إقامة العدل بفعالية مشكوك فيها إلى حد كبير. ويتضمن التقرير أيضا إشارة إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، التي أنشئت بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك إلى هيكل مماثل بالنسبة لميانمار. وأضاف أنه ينبغي للأمانة العامة ألا تقدم في التقارير المقبلة معلومات مفصلة إلا عن نشاط المحاكم والهيئات القضائية الدولية التي تؤيدها جميع الدول.

45 - وذكر أن المعلومات المقدمة عن جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون تشير إلى احتمال وجود ازدواجية في الجهود المبذولة داخل المنظمة فيما يتعلق بهذا الموضوع، وهي لا توضح ما إذا كانت الدول الأعضاء قد أصدرت تكليفا بإنشائها. وأعلن أن وفد بلده يود الحصول على مزيد من المعلومات عن مصادر تمويل هذا الكيان وعن القرارات التي أدت إلى إنشائه.

46 - وعرض في ختام كلمته للدعوات التي وجهها وفد أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي، فقال إن هذا الخطاب لا يؤدي إلا إلى إضعاف اللجنة ومكانتها.

47 - السيدة مينالي (إثيوبيا): قالت إن النظام القانوني الذي يتألف من أجهزة تشريعية مختصة وشرعية وجهاز قضائي مستقل يُشكل الركن الأساسي للحكم الوطني، لا سيما في البلدان ذات التعددية

المتعلقة بالأمن السيبراني. وقد تبين أيضاً أن من المفيد إيجاد طرق بديلة أكثر تنوعاً لحل المنازعات، كما يتجسد في حكم *التوفيق في قضية بحر تيمور (تيمور - ليشتي ضد أستراليا)*.

54 - وختم كلمته بالإعراب عن تقدير حكومة بلده للجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط الإطار القانوني العالمي وعن تطلعها إلى وضع خريطة طريق عالمية لتطوير القانون الدولي. واستدرك قائلاً إنه، لكي يتسنى إعمال القانون الدولي حقيقة على الصعيد المحلي، لا بد أن تستوعب كل دولة التزاماتها بموجب القانون الدولي.

55 - **السيدة أونودونا (نيجيريا):** قالت إن سيادة القانون ترتبط بكل جانب من جوانب التنمية البشرية، ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تعطيها الأولوية. وأضافت أن العلاقة بين سيادة القانون والمسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال المنظمة تتجلى بأوضح الأشكال في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت أن التقيد بسيادة القانون على الصعيد الدولي ضروري لتوجيه إجراءات الدول ومساءلتها عن أفعالها أو تقصيرها. كما أن احترام سيادة القانون يعزز احترام مبادئ السيادة والسلامة وحقوق الدول في تقرير المصير والحق في التنمية. وسيادة القانون على الصعيد الوطني يجب أن تكون متسقة مع القانون الدولي. وأفادت بأن نيجيريا أحرزت تقدماً في تنميتها من خلال التقيد بالمبادئ التوجيهية الواردة في الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، لا سيما القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

56 - وأكدت أن سيادة القانون شرط مسبق للعدالة وأساس للتعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان، وكلها مكرسة في دستور بلدها. وأفادت بأن تعزيز سيادة القانون على جميع المستويات يكتسي أهمية بالغة في تكثيف التعاون وتحقيق السلام والأمن الدائمين في الداخل والخارج. وحتى في أوقات النزاع وبعد الهجمات الخطيرة التي شنها الإرهابيون، يعطي المسؤولون النيجيريون الأولوية لحماية حقوق الجميع. وأردفت قائلة إن الجدية التي تتناول بها حكومة بلدها مسألة تنفيذ سيادة القانون على الصعيد الوطني تتجلى في سياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، حيث تركز هذه السياسات على تمكين النساء والفتيات، وتمثيلهن المتكافئ، والقضاء على الممارسات التمييزية.

57 - واستطردت قائلة إن تعزيز حقوق الشعوب وحمايتها يعززان أيضاً المؤسسات الديمقراطية ويكفلان فعالية الحكومة وشمولها. فقد سعى كل من اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية، واللجنة المستقلة لمكافحة الممارسات الفاسدة والجرائم ذات الصلة، ووحدة

لدليل مرجعي عند بناء قدرات الآليات القضائية وغير القضائية على السواء. ومن المهم ضمان الرصد والقياس، نظراً لأن المساعدة في مجال سيادة القانون، لا سيما المساعدة من أجل إصلاح المؤسسات، تتطلب استثماراً طويلاً الأجل. كما يؤدي جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها دوراً بالغ الأهمية في صنع السياسات القائم على الأدلة.

51 - وأوضح أن حقوق الإنسان وسيادة القانون مترابطان متعاضدان، وذلك كما أعيد تأكيده في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي لعام 2012. وأشار إلى أن حكومة بلده قد أجرت، في استجابتها للجائحة، مقارنة بين أي تدابير تقييدية قيد النظر وبين البدائل الأقل تدخلاً، واعتمدت كل التدابير التقييدية وفقاً للقانون ومن خلال إجراءات قانونية. ونتيجة للمشاركة المدنية، تم تعديل بعض التدابير أو حتى رفعها نظراً لاعتبارات حقوق الإنسان. وأفاد بأن حكومة بلده تعلمت، في هذه العملية، أنه لا يمكن إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص إلا على أساس الثقة، التي لا تُكتسب سوى بسيادة القانون التي تستند إلى حقوق الإنسان. ويمكن أن يقال ذلك أيضاً عن تدابير مكافحة الإرهاب.

52 - وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بالرؤية الجديدة لسيادة القانون المتمحورة حول الإنسان، والمبينة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982). فمن شأن هذه الرؤية أن تلبّي توقعات الناس المشروعة، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. ولما كان المفهوم المعاصر لسيادة القانون مرتبطاً أصلاً بحقوق الإنسان، فإنه لا بد في الرؤية الجديدة من إيلاء مزيد من الاعتبار لحقوق الإنسان وتحقيق نتائج عملية بدلاً من إعادة تعريف مفهوم سيادة القانون.

53 - وتابع قائلاً إنه يلزم إيلاء اهتمام أكبر لتراجع جهود التدوين الرسمية في شكل اتفاقيات متعددة الأطراف، ولزيادة استخدام ما يسمى المعايير غير الملزمة. فقد أعيد تأكيد انطباق القانون الدولي على الأمن السيبراني والقضاء الخارجي، ولكن لا يزال السؤال مطروحاً بشأن ما إذا كانت هناك أي ثغرات وما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات في طريقة تطبيق قواعد القانون الدولي ضمن هذين المجالين. ورأى أن الجمع بين المعايير الطوعية المتفق عليها والقانون الدولي سيعزز النظام القائم على القواعد وسيادة القانون في هذين المجالين. وأفاد بأنه من واجب جميع الدول تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وهو واجب ينطبق أيضاً على أي أشكال جديدة وناشئة من المنازعات بين الدول مثل المنازعات

خصوصاً بالنظر إلى استمرار معاناة النساء والفتيات من الفجوة القائمة في مجال العدالة.

62 - وأضاف قائلاً إن رؤية الأمين العام بشأن عقد اجتماعي متجدد بين الفرد والمجتمع المحلي والدولة تتوخى أن تؤدي سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان دوراً مركزياً. وبما أن بناء مؤسسات مرنة وقوية وفعالة، تحظى بثقة المواطنين ودعمهم، أمر أساسي لمكافحة الفساد، فإن النمسا ترحب بالإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، بما في ذلك تركيز هذا الإعلان على الوقاية من خلال تعزيز التدريب والتثقيف في مجال مكافحة الفساد. وأعرب عن ترحيبها أيضاً بتعيين مراقب دائم عن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد لدى الأمم المتحدة في نيويورك مؤخرًا.

63 - وتابع قائلاً إن النمسا تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن وجود نظام دولي قائم على القواعد، بمعايير واضحة يمكن التنبؤ بها، شرط أساسي لإحلال السلام الدائم والأمن والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وأعرب عن تأييدها لوجود نظام دولي قائم على سيادة القانون وعلى القانون الدولي، تكون الأمم المتحدة في صميمه. وفيما يتعلق بالتساؤلات المثارة بشأن مفهوم "النظام القائم على القواعد"، قال إن النمسا ترى بوضوح شديد أن هذا المصطلح يشير إلى نظام يستند إلى القانون الدولي والمعاهدات والقانون العرفي والمبادئ العامة للقانون على النحو المبين في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ووجود نظام قائم على القواعد يستلزم التصديق على الاتفاقات الدولية وتنفيذها، بما فيها المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك عن طريق محكمة العدل الدولية. وأضاف أن النمسا تحث جميع الدول على القبول بالولاية القضائية الإلزامية لتلك المحكمة دون تحفظات.

64 - وواصل قائلاً إن العدالة للجميع عنصر أساسي من عناصر سيادة القانون، وهي لا يمكن أن تتحقق ما دام الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم مستمراً. وأضاف علاوة على ذلك أن المساءلة عن الجرائم الفظيعة أمر أساسي لضمان المصالحة والسلام الدائم. ولذلك تؤيد النمسا بقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية وآليات المساءلة الدولية الأخرى، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وستواصل التشجيع على إضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي والتأكيد على ضرورة تطبيقه بنزاهة وإنصاف.

الاستخبارات المالية النيجيرية، وقوات الشرطة النيجيرية، والمكتب والمحكمة المعنيين بمدونات قواعد السلوك، إلى كفالة احترام الإجراءات الواجبة وتنفيذها وفقاً للقوانين المعمول بها.

58 - ومضت قائلة إن نيجيريا دأبت، دولياً، على اتباع سياسة خارجية تقوم على تعزيز الأمن العالمي وحماية كرامة جميع الأشخاص. فهي تقر بالدور المهم الذي تؤديه محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وذكرت أن دعم بلدها لحفظ السلام منذ استقلاله في عام 1960 يدل على التزامه بالسلام والأمن الدوليين وسيادة القانون.

59 - وتابعت قائلة إن استقلالية القضاء مهمة لإقامة العدل، لأنها تكفل عدم التدخل في القضاء والتلاعب به وتمكنه من الفصل في القضايا بنزاهة، وفقاً للقوانين المعمول بها، دون خوف أو محاباة أو سيطرة أو تأثير غير لائق من أطراف أخرى. كما أن سيادة القانون تتيح التعاون الدولي بين الهيئات القضائية وهيئات الادعاء العام في الدول ذات السيادة.

60 - وفي الختام، أعربت عن تقدير نيجيريا للمبادرات التي تتخذها المنظمة من أجل تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي تشهد نزاعات والمجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وذكرت أنه لن يكون هناك منهاج عمل يمكن على أساسه تنفيذ سيادة القانون والمساءلة والعدالة الاجتماعية دون قيد أو شرط، ما لم تعزز الدول الأعضاء سيادة القانون على الصعيد الوطني. وقالت إن نيجيريا، من جانبها، ما انفكت تبدي إرادة سياسية قوية للوفاء بالتزاماتها الدولية عن طريق مواصلة قوانينها المحلية مع الصكوك الدولية ذات الصلة، وهي ثابتة في التقيد بالتزاماتها الدولية.

61 - السيد مارتشيك (النمسا): قال إن النمسا، بصفتها منسقة مجموعة أصدقاء سيادة القانون، تشعر بالارتياح لأن الأمين العام لا يزال يولي أولوية قصوى لمسألة سيادة القانون. فسيادة القانون تساعد على بناء الثقة على الصعيدين الدولي والوطني، متى كانت هناك أزمة ثقة، وذلك من خلال ضمان اتخاذ قرارات عامة قابلة للتنبؤ وخاضعة للمساءلة. وأشار إلى أن الأمين العام أكد من جديد في تقريره (A/76/235) الدور المحوري الذي ستؤدي به المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون من أجل استعادة الثقة في المؤسسات. وأعرب عن ارتياح النمسا وهي تلاحظ الدعم القانوني الذي تقدمه جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون في سياق جائحة كوفيد-19،

68 - السيد محمد (السودان): أعرب عن إشادة وفد بلده بالجهود المتضافرة التي بذلتها أسرة الأمم المتحدة، على النحو المفصل في تقرير الأمين العام (A/76/235)، لدعم ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز سيادة القانون وضمن احترام حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك ضمن سياق التصدي لكوفيد-19. وأشار إلى أنه من الضروري إقامة وتعزيز الشراكات المتعددة الأطراف وتسخير الالتزام الذي قطعتة الدول الأعضاء والجهات الشريكة على نفسها لكي ترقى إلى مستوى توقعات سكانها فيما يتعلق بسيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

69 - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده ما فتئت تعمل على إصلاح التشريعات المحلية ومواءمتها مع المعايير والاتفاقات الدولية. ومنذ ثورة عام 2018، انضم السودان إلى عدد من الصكوك الدولية الهامة. واتخذت خطوات إيجابية لإلغاء القوانين القمعية، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، وضمان المساواة، وضمان حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

70 - وأوضح أنَّ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تعتمد على تسوية المنازعات بالطرق السلمية. لذلك ينبغي إنشاء آلية واضحة وشفافة تمكن جميع الدول الأعضاء من المشاركة في أنشطة الأمانة العامة. ولا بد أن يكون تعزيز سيادة القانون مسعى مشتركاً؛ ومن المهم السعي إلى توافق في الآراء، وتجنب فرض أي نموذج محدد، وإقامة توازن بين البعدين الوطني والدولي لسيادة القانون. وختم قائلاً إن هناك حاجة ملحة إلى وضع برنامج لبناء القدرات الوطنية، وتقديم المساعدة التقنية، وإتاحة تبادل الخبرات في هذا المجال.

71 - تولت السيدة آل ثاني (قطر) رئاسة الجلسة.

72 - السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا): قالت إن الدفاع عن سيادة القانون يقع في صميم الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وهو جزء لا يتجزأ من خطة عام 2030. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 في تقويض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام 2030، لكنها لا تعطي الدول الأعضاء ذريعة للتخلي عن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، أو للتغاضي عن إضعاف المعايير الديمقراطية، أو التوقف عن السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وإعطاء الجميع إمكانية اللجوء إلى القضاء، أو التخلي عن تمكين المجتمع المدني من المشاركة في الأمم المتحدة. كما لا تعطيها ذريعة لتشجيع خطاب الكراهية أو التعصب القومي أو إضعاف سيادة القانون، لا سيما على المستوى المحلي. ويجب أن تواصل هذه الدول الاسترشاد بسيادة القانون في أعمالها.

وقال إن وفد بلده يردد أيضاً دعوة الأمين العام إلى بذل جهود أكثر فعالية لتحقيق العدالة للضحايا والناجين.

65 - ومضى قائلاً إن مشاريع المواد التي تعدّها لجنة القانون الدولي تمثل أساساً ممتازاً للتفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف، وينبغي للدول أن تواصل كفالة المتابعة المناسبة لعمل هذه اللجنة، بما في ذلك مشاريع المواد التي اعتُمدت مؤخراً بشأن منع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمعاقبة عليها. وأشار إلى أن المحاكم الوطنية والدولية كثيراً ما تستخدم عمل اللجنة أيضاً حتى قبل أن يكتسب مركز المعاهدة الملزمة المتعددة الأطراف، ولا سيما عندما يعكس القانون الدولي العرفي. ومن ثم، فإن اللجنة تساعد على ضمان اليقين القانوني الذي لا غنى عنه لسيادة القانون. وختم قائلاً إن النمسا، بالنظر إلى الأهمية التي تعلقها على عمل اللجنة، رشحت عضوها الحالي في اللجنة لولاية جديدة لفترة السنوات الخمس 2023-2027.

66 - السيد برونغفورا (تايلند): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يواصل تعزيز الأعمال الفعال لسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني. وذكر أنَّ التعاون الدولي الذي يسترشد بالقانون الدولي حيوي في هذا الصدد، مثلما أكد ذلك الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982). وأعرب عن تقدير تايلند للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة بغرض النهوض بسيادة القانون من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية ونشر المعرفة القانونية، وأعلن أنها ستشارك في استضافة دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية المقبلة في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ في كانون الأول/ديسمبر 2021.

67 - وأضاف قائلاً إنه على الرغم مما تحقق من زيادة الوعي بمدى أهمية تعددية الأطراف والقانون الدولي في التدابير الجماعية للتصدي لجائحة كوفيد-19، من المهم أيضاً أن يدرك الناس أهمية سيادة القانون في حياتهم اليومية. وذكر أنَّ الشمولية والشعور بملكية زمام الأمور أساسيان لتعزيز الامتثال لسيادة القانون. لذلك ترحب تايلند باقتراح الأمين العام إدراج موضوع فرعي بعنوان "تعزيز سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي كأساس لخطتنا المشتركة". وختم قائلاً إنه، على الصعيد الوطني، تتدرج سيادة القانون في صميم النظام القانوني لتايلند ودستورها. فحكومة بلده ملتزمة بمواءمة قوانينها المحلية مع القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة. وهي قد اعتمدت مؤخراً مشروع قانون يحدد إجراءات المشاركة العامة في إبرام معاهدة ما، وذلك كجزء من جهودها الجارية لإعمال سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان.

76 - وتابع قائلة إن جميع الدول يجب أن تتفق على تسوية خلافاتها سلمياً، إذا أرادت تجنب ويلات الحرب. وأشارت إلى أن هولندا قبلت الولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار، وأنها تدعو جميع الدول إلى أن تحذو حذوها. وقالت إن هولندا تحت أيضاً جميع الدول على مواصلة تقديم دعمها السياسي والمالي واللوجستي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي تدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك.

77 - وواصلت قائلة إن سيادة القانون تنطبق على المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، وإنه من الضروري أن تكون المنظمة قدوة في هذا الصدد. وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن تقرير الأمين العام يتضمن معلومات عن تعزيز إقامة العدل داخل المنظمة. كما أعربت عن أمله في أن يقدم الأمين العام في تقريره المقبل معلومات أيضاً عن تنفيذ المنظمة للقرارات القضائية وعن تنفيذها لقرار الجمعية العامة 247/52 بشأن مسؤولية الأطراف الثالثة، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطتها التنفيذية في مجالات مثل حفظ السلام.

78 - وختمت قائلة إنه ينبغي دعوة لجنة القانون الدولي إلى نقل موضوع "تسوية المنازعات الدولية التي تكون المنظمات الدولية أطرافاً فيها" من برنامج عملها الطويل الأجل إلى برنامج عملها الحالي، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على تعزيز مصداقية المنظمة نفسها في هذا المجال.

79 - السيدة نزي مانسوغو (غينيا الاستوائية): قالت إن قيام الدول بتعزيز سيادة القانون وتوطيدها أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى. وإدراكاً من غينيا الاستوائية لما يحمله الفساد من تهديد خطير لسيادة القانون، فقد صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في عامي 2018 و 2019 على التوالي، وسنت قانوناً لمكافحة الفساد في عام 2021. وأشارت إلى أن الحكومة اجتمعت أيضاً بممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتيسير بعثته الميدانية المعنية بالفساد والجريمة البحرية ونظام العدالة الجنائية. وفي عام 2021، وبالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، أجرت غينيا الاستوائية تحقيقات في حالات محتملة للاتجار بالبشر وتابعت مرتكبها قضائياً، ونفذت إجراءات رسمية لتحديد هوية الضحايا، إلى جانب تدريب أكثر من 700 موظف حكومي وعضو في المجتمع المدني. واستطردت قائلة إنه، على الرغم من التقدم المحرز، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله للقضاء على الاتجار بالبشر والفساد.

73 - وأضافت قائلة إن إقامة العدل في البلدان ذات النظم القضائية الضعيفة أصلاً قد تضررت تضرراً شديداً بوجه خاص بسبب التدابير الصحية المفروضة لوقف انتشار كوفيد-19؛ وتضررت نظم السجون أيضاً تضرراً شديداً، مما كان له آثار مباشرة على حقوق الإنسان. وأوضحت أنه عندما تنقوض المؤسسات، يفقد الناس الثقة. وعلى نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/76/235)، قالت إن هناك حاجة ماسة إلى المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون لاستعادة الثقة في المؤسسات؛ فهذه الثقة أساسية أيضاً لإعادة تصور العقد الاجتماعي الذي ينشئ العلاقة التأسيسية بين الفرد والمجتمع والدولة. وختمت قائلة إن ضمان سيادة القانون ونظم العدالة التي تستجيب لاحتياجات الناس يجب أن يظل أولوية من أولويات الأمم المتحدة.

74 - السيدة إغموند (هولندا): قالت إن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن التقدم نحو تحقيق الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية من شأنه أن يعجل بنسق التقدم في تنفيذ خطة عام 2030 بأكملها. وأشارت إلى أن بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع يتطلب سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان، وإعطاء الجميع إمكانية اللجوء إلى القضاء. وقد أصبح توفير الوصول إلى العدالة على قدم المساواة أمراً ملحا بشكل خاص، بالنظر إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة.

75 - وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى أن رؤية الأمين العام بشأن عالم متعدد الأطراف أكثر شمولاً وفعالية وترابطاً، على النحو الوارد في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، تضع النظم والمؤسسات التي تقدم خدماتها للناس في صميم الجهود العالمية الرامية إلى استعادة ثقة الجمهور، فإن كفاءة سيادة القانون ونظم العدالة التي تستجيب لاحتياجات الناس ينبغي أن تظل أولوية هامة من أولويات الأمم المتحدة. وقالت إن هولندا تحت الأمين العام على وضع رؤية لسيادة القانون تعترف بأن التنمية والسلام والاستقرار عناصر تتوقف على إقامة نظم عدالة محورها الإنسان. فهذه النظم من شأنها أن تساعد على حل مشاكل العدالة بالعمل مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في مجال العدالة، وبتحسين استخدام البيانات والابتكار. وستستخدم هذه النظم أيضاً إمكانية اللجوء إلى القضاء كأداة للمصالحة والوقاية.

المشروعة للشعب اللبناني والمتمثلة في إقامة بلد خال من الفساد وإتاحة الوصول إلى العدالة الاجتماعية. وتعمل النساء والشباب، بوصفهم عوامل تغيير، جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، على تجسيد هذه الأفكار. وقال إنه، على الرغم من جميع التحديات التي يواجهها لبنان باستمرار، فإنه يسير على الطريق الصحيح لتنفيذ خطة عمله الوطنية الأولى المتعلقة بالامتثال لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشار إلى أن جهود التنسيق والتنفيذ تقودها لجنة توجيهية وطنية ترأسها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وتدعمها وكالات الأمم المتحدة.

84 - وأضاف قائلاً إن تنفيذ الصكوك القانونية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن، أمر حيوي للنهوض بسيادة القانون، شأنه شأن عمل المحاكم والهيئات القضائية الدولية والمختلطة. وأشار إلى أن محكمة العدل الدولية تظل جهازاً من الأجهزة الرئيسية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية بين الدول؛ واحترام أحكامها وفتاوها لا يمكن إلا أن يعزز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وأفاد بأن المحكمة الخاصة بلبنان، التي أنشئت لمحاكمة مرتكبي الهجمات الإرهابية لعام 2005، على وشك الانتهاء من عملها، المقرر في عام 2022. وأوضح أن لبنان لا يزال ملتزماً بإكمال هذا العمل، من أجل تحقيق العدالة التي طال انتظارها للضحايا ولأسرهم ووضع حد للإفلات من العقاب على الأعمال الإرهابية. وختم قائلاً إن المحاكم الدولية يجب أن تكون فعالة وأن تنجز عملها في الوقت المناسب؛ وإلا فإنها تبعث برسالة خاطئة عن العدالة الدولية.

85 - السيد عزام (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده ما فتى يعمل منذ تأسيسه على ترسيخ مبادئ سيادة القانون في دستوره وتشريعاته من أجل ضمان الحقوق الأساسية. وقد اتخذت إجراءات في مجالات من قبيل تحقيق العدالة المدنية والتجارية والجنائية؛ وتعزيز دور نظام السجون في خفض معدلات الجريمة بين النزلاء؛ وتعزيز الإطار القانوني والتعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود المرتبطة بالإرهاب. وقد استُحدثت مجموعة متكاملة من القوانين والإجراءات التنفيذية لحماية النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال والسجناء. ويجري أيضاً صياغة القوانين أو تعديلها بغية تشجيع فرص الاستثمار.

86 - وأضاف قائلاً إن جائزة كوفيد-19 اختبرت فعالية مؤسسات الدولة ودفعت إلى إعادة النظر في الطرق التي يمكن بها صون العدالة وسيادة القانون في أوقات الأزمات. وقال إن حكومة بلده اتخذت تدابير

80 - وأعربت عن ترحيب غينيا الاستوائية بالمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون إلى الدول بناء على طلبها، وكجزء من الجهود المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-19. بيد أنها تود أن تشدد على أن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يستلزم مسائل منها ضمان احترام الحقوق المشروعة للدول بموجب القانون الدولي، وتكافؤ الفرص الذي يكفل لجميع الدول المشاركة في وضع القوانين الدولية، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال الآليات المنشأة بموجب القانون الدولي.

81 - السيدة البدوي (المغرب): قالت إن حكومة بلدها تجدد تأكيد التزامها بسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان، وكذلك بتعددية الأطراف المتجددة والمعززة تحت رعاية الأمم المتحدة. وقالت إنه في ضوء مواطن الضعف التي كشفت عنها جائحة كوفيد-19، هناك حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى أن تبذل الأمم المتحدة جهوداً متجددة للاضطلاع بدورها كمركز لتتسيق أعمال الدول، وذلك عن طريق تجديد الالتزام بوضوح ودون لبس بالقيم والمسؤوليات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن هذه الجهود ستطلب اعتماد نهج عالمي وشامل ومتعدد الأبعاد وقائم على سيادة القانون، بما في ذلك احترام سيادة الدول ووحدة الوطنية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأوضحت أن المغرب يؤكد من جديد، بموجب دستوره، التزامه بحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، ويقر بأولوية الاتفاقيات الدولية المصدق عليها حسب الأصول على القانون المحلي. وهو ملتزم بمواءمة الأحكام ذات الصلة في قانونه الوطني مع هذه الاتفاقيات.

82 - وأضافت قائلة إن المغرب أصدر، في سياق الجائحة، مرسومي قانون لتنظيم حالة الطوارئ الصحية ووضع إطاراً قانونياً لحماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى الصحة العامة. وأنشأ أيضاً آليات مركزية وإقليمية منسقة لإدارة الجائحة. وختمت قائلة إن بلدها كان قد شرع، قبل تفشي الجائحة، في رقمنة نظامه القضائي بغية تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء. ونتيجة لذلك، تمكن من تنظيم ما يقرب من 1 500 من الإجراءات القضائية عن بعد.

83 - السيد حتي (لبنان): قال إن سيادة القانون تحمي الناس عندما لا تسير الأمور على ما يرام. والمساواة أمام القانون، والمساءلة، والعدالة المستقلة ودون عوائق، واحترام حقوق الإنسان أمور أساسية لإرساء نظام قوي قائم على القواعد، سواء على الصعيد الوطني أم الدولي. وفي لبنان، تعزيز سيادة القانون المتحورة حول الإنسان يعنى تلبية التطلعات

قضائياً وتعاقبهم. وأشار إلى أن الجمعية العامة ومجلس الأمن جددًا تأكيد هذا الالتزام أيضاً مراراً وتكراراً. وأفاد بأن آليات المساءلة والجبر لا تقتصر على حماية حقوق الضحايا ومصالحهم فحسب، بل هي ضرورة لمنع الانتهاكات وتحقيق مصالحة حقيقية. وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أيضاً أن تواصل تعبئة العالم ضد العنصرية ومواجهة الكراهية.

91 - وتابع قائلاً إن تنفيذ المعاهدات الدولية بإخلاص هو شرط مسبق أساسي لكفالة الانسجام العالمي في العلاقات الدولية ولنجاح الجهود الفردية والجماعية في التصدي للتهديدات التي تعترض السلام والأمن والاستقرار. وختم قائلاً إن محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تضطلع داخل النظام القانوني الدولي بدور هام في تعزيز سيادة القانون وتشجيع تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

92 - السيد فيري (زامبيا): قال إنه، على غرار ما أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/76/235)، يتعين على الحكومات التي تتخذ تدابير لمواجهة جائحة كوفيد-19 أن تقيم توازناً دقيقاً بين ضمان الحقوق والحريات الفردية لمواطنيها وضمان الصحة العامة والنظام العام. وفي هذا الصدد، من المهم تحديد الحقوق القابلة للتقييد والحقوق التي لا ينبغي أبداً التعدي عليها. وعلى نحو ما جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قال إنه من الضروري أن توفر سيادة القانون الحماية لحقوق الإنسان. فإلى جانب النظم القضائية الوطنية المستقلة والكفؤة والفعالة، تبث سيادة القانون الطمأنينة في نفوس المواطنين بأن القانون هو ما يحكمهم وليس أهواء إخوانهم من البشر. وأشار إلى أن الانحرافات الطفيفة عن المبادئ الراسخة تهدد الطريق، بمجرد قبولها، أمام القبول الواسع النطاق بمزيد من الانحرافات. وسرعان ما تُسعى الحريات المدنية المفقودة. ولذلك، من المهم حماية الجيل القادم من جميع أشكال الاستبداد المحتملة وضمان عدم استغلال أي قوة أو سلطة أو حركة للسوابق التي أتت بها الأزمة الحالية، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى الهجمة ذاتها التي سعى المجتمع الدولي إلى القضاء عليها من خلال اعتماد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمدونات والعهود الدولية الأخرى.

93 - وأضاف قائلاً إن ثقة الجمهور في العديد من المؤسسات الوطنية والدولية الحيوية تتضاءل بسرعة، على نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره. ولذلك فإن زامبيا ممتنة للأمم المتحدة لتقديمها

لضمان الوصول إلى العدالة دون انقطاع أو تأخير خلال نقشي الجائحة. وأشار إلى أنه من المتوقع أن يتم إنجاز حوالي 80 في المائة من الإجراءات القضائية عن بعد، وذلك بحلول نهاية عام 2021. وقد بدأت هذه العملية في وقت مبكر منذ عام 2017، عندما تم استحداث العمل بالمحاكمات الإلكترونية.

87 - وتابع قائلاً إن دستور الإمارات العربية المتحدة يكفل المساواة لجميع الأفراد أمام القانون؛ ولا يسمح بأي تمييز على أساس الأصل أو الجنسية أو الدين أو المركز الاجتماعي. ويتمتع جميع المواطنيين والمقيمين والزوار بالحقوق في محاكمة عادلة، ويتمتع النظام القضائي باستقلالية تامة. وأشار إلى أن حكومة بلده قد أنشأت مكتب ثقافة احترام القانون الذي تتمثل مهمته في تحسين الوعي بالقانون وإقامة علاقات إيجابية بين الأفراد والنظام القانوني.

88 - وواصل قائلاً إن الإمارات العربية المتحدة طرف فيما يقرب من 60 اتفاقاً ومذكرة تفاهم في مجال التعاون القانوني والقضائي. وأعرب في ختام كلمته عن التزام حكومة بلده التزاماً كاملاً، دون انتقائية، بكافة الصكوك الدولية الرامية إلى ضمان احترام سيادة القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان والمساواة في المنظومة الدولية.

89 - السيد موساييف (أذربيجان): قال إن ثمة حاجة إلى تعزيز النظام القانوني الدولي وتعددية الأطراف والتعاون الدولي من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها العالم. وقال إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ملزمة عالمياً ولا تزال مهمة كما كانت دائماً من أجل صون السلم والأمن الدوليين والإقليميين وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعدالة. وأشار إلى أنه لا مكان للمعايير المزوجة في العلاقات الدولية. ويجب على جميع الدول أن تمتثل امتثالاً صارماً لالتزاماتها الدولية، ولا سيما الالتزامات المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

90 - وأضاف قائلاً إنه يلزم بذل مزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب وأسبابه الجذرية ومكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي التي لا تحظى دائماً بما تستحقه من الاهتمام. فعلى الدول، بموجب اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والصكوك الدولية الأخرى، أن تحقق، دون تأخير لا مبرر له، في التقارير المتعلقة بجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة، وأن تلاحق مرتكبيها

المصلحة على اتفاق سياسي للحكم السلمي والفعال خلال الفترة الانتقالية خطوة هامة نحو حل الأزمة الحالية في هايتي.

97 - وأضاف قائلاً إن هايتي، بصفتها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة وأول جمهورية سوداء في العالم، تولي أهمية خاصة لمبدأ سيادة القانون. وعلى مدى العقد الماضي، عملت حكومة بلده على تعزيز النظام القضائي الوطني، بسبل منها اعتماد قانون عقوبات جديد، واستحداث إجراء لاعتماد القضاة من جانب المجلس الأعلى للقضاء، وتعزيز القدرة التشغيلية للنظام القضائي، والدفع قدماً بعملية الإصلاح الدستوري. وأشار إلى أن جميع الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع الهايتي تتفق على أن الدستور مصدر لعدم الاستقرار لا بُدَّ من تعديله من أجل ضمان سيادة القانون على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن الإصلاح الدستوري كان قيد المناقشة في البرلمان والمجتمع المدني لعدة سنوات، فإنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن الطبيعة المحددة للتغيير، وذلك أمرٌ عادي في مجتمع ديمقراطي.

98 - وختم قائلاً إن سيادة القانون هي الأساس لعقد اجتماعي جديد بين شعوب العالم ولا يمكن فصلها عن مفهومي حقوق الإنسان والديمقراطية المترابطين والمتعاضدين. وتشكل تلك القيم الأساسية العمود الفقري للمنظمة ويجب ألا تقوضها جائحة كوفيد-19.

99 - السيد نونيس (تيمور - ليشتي): قال إن جائحة كوفيد-19 قد فاقت مواطن الضعف الصحية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان، في حين زاد العنف العائلي وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى نظام العدالة. وقوضت الأزمة جهود الحكومات الرامية إلى التعجيل بإحراز تقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030.

100 - وأضاف قائلاً إن تيمور - ليشتي، انطلاقاً من الولاية التي ينص عليها دستورهما والمتمثلة في تعزيز قيم الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، تؤمن ببناء مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية تلبى فيه الاحتياجات الأساسية لشعبها بطريقة متساوية ومنصفة. ومن شأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية أن تهيئ الظروف التي تكفل النمو الاقتصادي والعمل اللائق والصحة والتعليم وأن تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن تأييد حكومة بلده القوي للهدف 16، من خلال تعاونها مع مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، وتمشياً مع اعتقادها بأنه لا يمكن تعزيز التماسك الاجتماعي والحوكمة الرشيدة إلا بتحسين وتوطيد المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بالمشاركة العامة، وتعزيز المساءلة. وأشار إلى أن إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 16 أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت

خبرتها في مجال سيادة القانون ودعمها التقني في مجالات خدمات ضبط الأمن والعدالة والسجون بغية ضمان الامتثال لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه 2021 كانت فرصة للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير لمنع الفساد ومكافحته، وتعزيز التعاون الدولي، وتعزيز سيادة القانون.

94 - وواصل قائلاً إنَّ الفساد يزدهر في أوقات الكوارث ويقوض بشدة المؤسسات الديمقراطية عن طريق تشويه الإجراءات الانتخابية، وإضعاف سيادة القانون، وإقامة عقبات بيروقراطية تقلص من الثقة في الوكالات العامة. وقال إن رئيس زامبيا المنتخب حديثاً، هاكيندي هيشيليا، يتبع سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد بجميع أشكاله. ويجري بذل الجهود لإعادة تنظيم وتعزيز لجنة مكافحة الفساد ومركز الاستخبارات المالية والمؤسسات ذات الصلة، وذلك بهدف ضمان استمرار تمتعها باليقظة والاقتدار المهني والموضوعية. وقال إن حكومة بلده هي أيضاً بصدد إنشاء آليات متخصصة وسريعة المسار لاسترداد الأصول المسروقة، بما في ذلك إنشاء المحاكم المتخصصة في جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية. وأشار إلى أن زامبيا ستواصل متابعة مبادرات الإصلاح القانوني والقضائي لضمان استقلال النظام القضائي ومساءلته والتعجيل كثيراً بتسوية القضايا المعروضة على المحاكم.

95 - وختم قائلاً إنه لا يمكن صون سيادة القانون على الصعيد العالمي ما لم تعمل جميع الدول الأعضاء أيضاً بجد على الصعيد الوطني من أجل وضع أسس قوية لسيادة القانون والنظم القضائية الناجحة. وإذا لم يحدث ذلك، فإن الطغيان الموثق في كتب التاريخ سرعان ما سيحدد ملامح الجيل الحالي.

96 - السيد بانيني (هايتي): قال إن جائحة كوفيد-19 كان لها آثار ضارة على سيادة القانون في العديد من البلدان، على نحو ما أبرزه الأمين العام في تقريره (A/76/235). وأفاد بأنه ينبغي للمنظمة أن تكثف جهودها فيما يتعلق ببناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، والإصلاح الاستراتيجي للمؤسسات القضائية. وأعرب عن تقدير هايتي للدعم المقدم من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من أجل تشجيع وتعزيز الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة. وأشار إلى أن هذا المكتب قدم أيضاً مساعدة تقنية تتعلق بتعزيز الحوار الوطني، وتنظيم الانتخابات، وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية، والحد من العنف المجتمعي وعنف العصابات المسلحة، وإصلاح النظام القانوني، وحماية حقوق الإنسان. وكان توقيع جهات متعددة صاحبة

أيضا أدوات مبتكرة تستخدم تكنولوجيا المعلومات، وحسنت الإحصاءات للتسجيل بوتيرة الإجراءات القضائية. ومن شأن تعميم تسجيل المواليد، وتقديم المساعدة القانونية، وتعزيز صكوك تسوية المنازعات بالسبل البديلة أن تحسن أيضا الوصول إلى العدالة.

103 - وأضاف قائلا إن المنظمة ينبغي أن تبذل مزيدا من الجهود لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ولئن كان وفد بلده يعرب عن تقديره للجهود المبذولة للمضي قدماً بعمل اللجنة على الرغم من القيود المفروضة على عقد الاجتماعات والمفاوضات بالحضور الشخصي خلال جائحة كوفيد-19، فإنه يتوقع أن يرى مزيدا من التقدم في تناول جميع المواضيع خلال الدورة السادسة والسبعين؛ وأشار إلى أن اللجنة ينبغي ألا تكتفي عموماً بالترحيل التقني في وقت يتطور فيه القانون الدولي باستمرار. وعلاوة على ذلك، قال إنه لم يُحرز أي تقدم في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وهو إصلاح تم التأكيد على أهميته في إعلان عام 2012 الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وقد اعترف بأهمية إصلاح المنظمة في كل من تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) والإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75). والبرازيل ملتزمة التزاماً قوياً بإجراء إصلاح مبكر وشامل لمجلس الأمن بغية إضفاء مزيد من الشرعية والكفاءة عليه.

104 - وتابع قائلا إن البرازيل ملتزمة بدعم سيادة القانون الدولي، وفقاً للمبادئ المكرسة في دستورها وفي ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن تقدير بلده لعمل لجنة القانون الدولي بشأن مواضيع من قبيل مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً وارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي. وقال إن اللجنة تستحق الثناء أيضاً على عملها بشأن تدوين القواعد العرفية، مما أسهم في اليقين القانوني وفي سيادة القانون الدولي.

105 - وواصل قائلاً إن ممارسة الاتفاق على موضوع فرعي معين كل عام جعلت عمل اللجنة مركزاً، ولذلك ينبغي العمل بهذه الممارسة مجدداً خلال الدورة الحالية. وقال إن البرازيل تحيط علماً بالموضوع الفرعي الواسع النطاق الذي اقترحه الأمين العام، ولكنها تفضل موضوعاً فرعياً أكثر تركيزاً يُستفاد في مناقشته بالخصائص والخبرات الفريدة للجنة. وختم قائلاً إنه ينبغي للجنة أيضاً أن تتجنب توسيع مفهوم سيادة القانون أكثر مما ينبغي. فالمحاولات الرامية إلى معالجة مسائل

مضى. وأعرب عن تأييد حكومة بلده التام لتنفيذ توصيات الأمين العام، على النحو الوارد في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، بغرض تنفيذ خطة عام 2030 وتعزيز رؤية جديدة لسيادة القانون تُقر بأن العدالة بُعد أساسي من أبعاد العقد الاجتماعي وتكفل للجميع إمكانية اللجوء إلى القضاء، ولا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة. وأشار إلى أن تيمور - ليشتي بصدد إصلاح نظامها القضائي. وقد أسفرت المحاكم المتنقلة التي أنشئت في أربع بلديات من أجل الوصول إلى المجتمعات المحلية في المناطق النائية خارج العاصمة عن خفض عدد القضايا الجنائية المعلقة.

101 - وتابع قائلاً إن المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية اعترفت في تقريرها لعام 2019 (A/HRC/42/37) بدور الممارسات العرفية لبلده في تسوية المنازعات وتعزيز التماسك المجتمعي. وأشار إلى أن تيمور - ليشتي أيدت اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام 2007 وكرست قيم القانون العرفي والتراث العرفي في دستورها. غير أنها لا تزال تواجه تحديات في مجال مواءمة قانونها الرسمي مع قانونها العرفي في الممارسة العملية، وكفالة العدالة، وبناء مؤسسات قوية. ولذلك فهي ترحب بتبادل أفضل الممارسات والخبرات لدعم قطاع العدالة من خلال التدريب وبناء القدرات، ولمواءمة الممارسات الرسمية والعرفية في نظمها القضائية من أجل ضمان زيادة فرص اللجوء إلى القضاء. وختم قائلاً إن تيمور - ليشتي ستواصل توطيد مؤسساتها الديمقراطية والحرص على أن تكون التنمية الوطنية شاملة ومتوازنة وتلبي احتياجات جميع مواطنيها.

102 - السيد فوكس دروموند كانسادو تريندادي (البرازيل): قال إن تعزيز الوصول إلى العدالة يسهم في تمتع جميع المواطنين تمتعاً كاملاً بالخدمات العامة. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن أوجه عدم مساواة عميقة في تقديم الخدمات الأساسية، على النحو الذي أبرزه الأمين العام في تقريره (A/76/235). وأعرب عن إشادة وفد بلده بما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتكثيف ما تقدمه من مساعدة من أجل التخفيف من أثر كوفيد-19 على نظم العدالة الوطنية، وعن تشجيعه على زيادة الابتكار واستخدام الحلول التكنولوجية من أجل تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء. وقال إن جهود حكومة بلده في هذا الصدد تشمل التقليل إلى أدنى حد من الرسوم الإدارية والتكاليف الإضافية فيما يتعلق بالسعي إلى الحصول على سبل الانتصاف القانونية التقليدية وزيادة قدرة الجهاز القضائي على تلبية الطلبات. وأشار إلى أن البرازيل طورت

المهيمنة. وارتأى أنه ينبغي تكثير المجتمع الدولي بمركزية الاتفاقات الدولية التي تعزز، عند تنفيذها وفقاً لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، الثقة المتبادلة والسلام والتنمية على أساس قوة القانون، وليس قانون الأقوى. وأشار إلى أنه، على الرغم من أن المقترحات والآراء الصادرة عن أمانات المؤتمرات وهيئات الخبراء واللجان مفيدة، فإنها لا تكون ملزمة قانوناً ما لم توافق الدول عليها صراحة. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفد بلده ببدء نفاذ تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، في 22 كانون الثاني/يناير 2021.

109 - وأضاف قائلاً إن سيادة القانون على الصعيد الوطني ينبغي أن تشمل مبادرات فعالة لمنع الجريمة، وتدابير أقوى لمكافحة الإرهاب، وتوسيع إمكانية اللجوء إلى القضاء بالنسبة للجميع، ولا سيما أولئك الذين يواجهون ويلات الفقر والتمييز والتشرد. ويجب أيضاً صون سيادة القانون في كل مرحلة من مراحل إجراءات العدالة الجنائية، بما في ذلك عند لحظة إلقاء القبض وأثناء الاحتجاز والمحاكمة وإصدار الأحكام. ويلزم بذل مزيد من الجهود لضمان ظروف احتجاز إنسانية ومكافحة الاكتظاظ. وأعرب عن إشادة الكرسي الرسولي بالمبادرات الأخيرة لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 على نزلاء السجون في العالم.

110 - وأعرب عن الأسف من أن الأمين العام قد خاض في تقريره (A/76/235)، بما في ذلك الفقرة 27 منه، في مسائل خلافية لا تزال تعوق إحراز التقدم بتوافق الآراء في هيئات الأمم المتحدة الأخرى. والانجرار إلى هذه المناقشات لا يخدم اللجنة أو عملها الحيوي المتمثل في مناقشة القانون الدولي وتدينه. وختم قائلاً إنه، على الرغم من أنه لا مبالغة في التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان العالمية والكرامة الإنسانية في النهوض بسيادة القانون، فإن اعتبارات محددة بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية تقع خارج نطاق اللجنة.

111 - السيدة بايينو (المراقبة عن المنظمة الدولية لقانون التنمية): قالت إن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وعكست مسار خمس سنوات من تقدم أحرز بشق الأنفس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن ترحيب منظمها بالرؤية الجديدة المتمثلة في إيجاد عالم أكثر شمولاً يمكن فيه التصدي للتحديات المشتركة، على النحو الذي حدده الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

تقع خارج نطاق بند جدول الأعمال يمكن أن تأتي بنتائج عكسية وتؤدي إلى ازدواجية الجهود.

106 - السيد الزناتي (تونس): أعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون من خلال بناء القدرات، ولا سيما في سياقات النزاع والانتقال والهشاشة. وقال إن المساعي الوطنية والدولية الرامية إلى التصدي لتلك التحديات يجب أن تستند جميعها إلى سيادة القانون وتجنب التمييز أو التهميش. وأعرب عن تأييد وفد بلده للجهود الرامية إلى تعزيز تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي، ولا سيما من خلال عمل لجنة القانون الدولي والمحاكم الدولية والخاصة.

107 - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للدول أن تأخذ زمام جهود بناء القدرات تمشياً مع أولوياتها واحتياجاتها، وذلك لأنها مسؤولة عن حماية مواطنيها ومؤسساتها. وبناء على ذلك، اعتمد رئيس تونس في 25 تموز/يوليه 2021 مجموعة من القرارات والتدابير الطارئة في مواجهة التهديد الذي تشكله الأزمة السياسية وجائحة كوفيد-19. والقصد من هذه الإجراءات هو إعادة البلد إلى مساره الديمقراطي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتلبية تطلعات الشعب التونسي المتمثلة في الديمقراطية والتنمية والاستقرار والعدالة الاجتماعية ووضع حد للفساد. وأشار إلى أنه، بعد تشكيل حكومة جديدة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، يحرص الرئيس على تنظيم حوار وطني حقيقي يشمل جميع التونسيين، بمن فيهم الشباب، ضمن إطار زمني محدد. والغرض من عملية الإصلاح هو صياغة تدابير استجابة اقتصادية واجتماعية وسياسية للحالة الراهنة مع الحفاظ على المكاسب الديمقراطية. وأضاف أن الخيار الديمقراطي للبلد لا رجعة فيه، وأن جميع الحريات الجماعية والفردية ستصونها مؤسسات تقوم على مبادئ سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وستدعمها دولة مستقرة يتساوى فيها جميع المواطنين. وختم قائلاً إن سيادة القانون تتطلب وجود أنظمة تتيح إنتاج الثروة وتوزيعها على نحو عادل ومنصف وفعال؛ ولا يمكن السماح للجهات الفاعلة الاقتصادية أن تستفيد من القوانين الغامضة أو من انعدام المساءلة. ولذلك سينصب التركيز على مكافحة الفساد واستعادة ثقة الجمهور وبناء مؤسسات حكومية وقضائية مرنة.

108 - رئيس الأساقفة كاكسيا (المراقب عن الكرسي الرسولي)، ذكر بخطاب ألقاه البابا فرانسيس مؤخراً، فقال إن القانون شرط أساسي لا غنى عنه لممارسة جميع السلطات ويجب أن تكفله الهيئات الإدارية المسؤولة، بغض النظر عن المصالح السياسية

ولذلك، فإن المسؤولية عن الوفيات العديدة بين المدنيين تقع بشكل مباشر على عاتق رئيس جورجيا آنذاك وحاشيته لدخولهم بشكل غير مسؤول في نزاع مسلح.

رُفعت الجلسة الساعة 13:05.

112 - وأضافت قائلة إنه ينبغي وضع الناس واحتياجاتهم في صميم نظم العدالة، من أجل تجديد العقد الاجتماعي. فمن خلال التصدي للفساد، ولغياب إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول الخدمات، ولإفلات من العقاب والتوزيع غير المتكافئ للثروة؛ وبفضل توفير الحماية للضعفاء وتمكينهم وضمان اتخاذ قرارات عادلة ومنصفة وشفافة، يمكن أن تساعد سيادة القانون في استعادة ثقة الجمهور في الحكومة. ويمكن التصدي للتمييز ذي الطبقات المتعددة والمتداخلة الذي تعاني منه النساء والفتيات، وغيرهن من الأفراد الذين يعانون من الاستبعاد، من خلال قوانين ومؤسسات فعالة. وذكرت أن منظماتها تستخدم القنوات الرسمية وغير الرسمية على السواء، بما في ذلك المنصات الرقمية، لتعزيز هذا النهج الذي محوره الإنسان في إقامة العدالة. وسأقت أمثلة على عمل المنظمة، منها دعم السلطة القضائية في أتمتة عملياتها في كينيا وإنشاء مراكز السبل البديلة لتسوية المنازعات في الصومال.

113 - وتابعت قائلة إن جائحة كوفيد-19 أثبتت أن التصدي للتحديات العالمية يستوجب استكمال الجهود الوطنية بالتعاون على الصعيد الدولي. ومن أجل التصدي للتحديات المعقدة والعابرة للحدود الوطنية التي لا يمكن معالجتها باستخدام الأدوات التقليدية للحكومة، يحتاج المجتمع الدولي إلى آلية قائمة على القواعد تسمح للبلدان بالتعاون المنصف على قضايا مثل تغير المناخ، وعدم المساواة في الحصول على اللقاحات، والتفاوت الشديد، والفجوة الرقمية. وأشارت إلى أن اعتماد نهج سيادة القانون في العمل المناخي، وفق الهدفين 13 و 16 من أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يساعد في تسريع التنمية التحويلية والمستدامة المنخفضة الكربون، وتمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة في العمل المناخي، وضمان أن يكون للأشخاص الأكثر تضرراً صوت في وضع السياسات المتعلقة بالمناخ وبالتنوع البيولوجي من أجل المساعدة في الحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على دوافع النزاع المرتبطة بالمناخ.

114 - وختمت قائلة إن منظماتها تعمل، في إطار خطتها الاستراتيجية الجديدة، على تعزيز سياسات ومؤسسات فعالة وعادلة وشفافة قائمة على القواعد، ولا سيما في السياقات الهشة والنامية.

115 - السيد بروسكورياكوف (الاتحاد الروسي): تكلم في إطار ممارسة حق الرد وتعليقاً على البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا في الجلسة السابقة، فقال إن من الحقائق المعترف بها على نطاق واسع أن جورجيا هاجمت أوسيتيا الجنوبية وحفظت السلام المتمركزين هناك.